ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحديات تطبيق اتفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية

« Challenges of Implementing the Taif Agreement and Reconstructing the Lebanese State »

الباحث: عبدالله علي عبدالله

كلية العلوم الانسانية:قسم التّاريخ/ جامعة بيروت العربيّة

Researcher: Abdallah Ali Abdallah

Faculty of Humanities: Department of History / Beirut Arab University

aaa599@student.bau.edu.lb

إشراف

ا.د طارق قاسم – مشرف رئيس

ا.د محمد علي القوزي– مشرف مشارك

كلية العلوم الانسانية:قسم التّاريخ/ جامعة بيروت العربيّة

Supervised by

Prof. Dr. Tarek Qassem – Principal Supervisor
Prof. Dr. Mohamed Ali Al-Qouzi – Co-Supervisor

Faculty of Humanities: Department of History / Beirut Arab University

Mohammad.kouzi@bau.edu.lb

تاريخ استلام البحث: 16 / 8 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 20 / 10 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول هذا البحث تحليل تطبيق اتفاق الطّائف في لبنان خلال الفترة من 1990 إلى 2005، مع التّركيز على الجوانب السّياسيّة والمؤسّساتيّة والاجتماعيّة والدّوليّة والإقليميّة. يبدأ البحث بتسليط الضّوء على الدور المحوري للاتّفاق في إنهاء الحرب الأهليّة وإرساء أسس السّلم الأهلي، من خلال وقف الاقتتال وتسليم الأسلحة، وتعزيز المشاركة الطّائفيّة المتوازنة في السّلطة. كما يؤكّد البحث على أهميّة الطّائف في إعادة تأكيد وحدة لبنان وسيادته، ممّا منحه مكانة فاعلة في المحيط العربي والدّولي بعد سنوات من العزلة.

كما ويُسلّط البحث الضّوء على التحدّيات التي تواجه المصالحة الوطنيّة وإعادة بناء الثّقة بين المواطنين والدّولة، بالإضافة إلى ضرورة بسط سلطة الدّولة على جميع الأراضي اللّبنانية. كما يسعى إلى خلق بيئة جديدة تُعزّز العيش المشترك بعد سنوات طويلة من الحرب، مع التّركيز على بطء حل ميليشيات الحرب ودمج عناصرها في المؤسّسات الشّرعية.

علاوةً على ذلك، يناقش البحث البعد الدولي والإقليمي، من خلال تحليل دور سوريا كضامن وهيمنة خلال المرحلة الانتقاليّة، وتأثير الصراع العربي–الإسرائيلي على الاستقرار اللّبناني، بالإضافة إلى التدخّلات الدّولية والضّغوط الإقليمية المتزايدة بعد عام 2000. ويخلص البحث إلى أنّ تنفيذ اتّفاق الطّائف واجه تحدّيات عديدة، ممّا جعل الانتقال نحو دولة مدنيّة وسياسيّة مستقرّة مهمّة صعبة، لكنّه وضع الأساس لإطار دستوريّ وسياسي يُمكن التعويل عليه لتعزيز الدّيمقراطيّة وسيادة القانون في لبنان.

الكلمات المفتاحية: اتفاق الطائف – المجلس النيابي – الإصلاحات الدستورية – الرقابة البرلمانية – الطائفية السياسية – الدولة اللبنانية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This study takes a closer look at how the Taif Agreement was put into action in Lebanon from 1990 to 2005, diving into its political, institutional, social, and international-regional aspects. It kicks off by underscoring the agreement's pivotal role in bringing an end to the civil war and laying the groundwork for civil peace. This was achieved through stopping the fighting, disarming militias, and fostering a balanced sectarian representation in governance. The research also highlights how crucial the Taif Agreement was in restoring Lebanon's unity and sovereignty, helping the country reconnect with the Arab world and the international community after years of being isolated.

Additionally, the study delves into the institutional side of things, showcasing how the Taif Agreement helped revive constitutional life after a long period of stagnation and political void. It discusses the restructuring of constitutional and administrative bodies to ensure a fair distribution of power and to bolster oversight and accountability. The research looks at reforms that revitalized the parliamentary system, enhancing Parliament's role in legislation and government oversight, while also clarifying the powers of the executive branch, which reflects the democratic and parliamentary essence of the Lebanese system.

This research takes a close look at the social and national hurdles of reconciling a divided Lebanon and rebuilding trust between its citizens and the government. It emphasizes the need to extend state authority throughout all Lebanese territories and foster a new atmosphere for peaceful coexistence after the war.

Additionally, the research delves into the international and regional factors at play, particularly Syria's role as a guarantor and its influence during the transitional phase, the repercussions of the Arab-Israeli conflict on Lebanon's stability, and the effects of international interventions and rising regional pressures post-2000. Ultimately, the study concludes that while the implementation of the Taif Agreement faced numerous challenges, complicating the shift towards a stable civil and political state, it did lay down a crucial constitutional and political framework that could help bolster democracy and the rule of law in Lebanon.

Keywords: Taif Agreement – Parliament – Constitutional Reforms – Parliamentary Oversight – Political Sectarianism – Lebanese State.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

سبب اختيار الموضوع: تم اختيار موضوع **"تحديات تطبيق اتفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية "**، نظرًا لأهميته الكبيرة في دراسة النظام السياسي اللبناني بعد الحرب الأهلية، خاصة في ظل التعديلات الدستورية الجوهرية التي جاء بها اتفاق الطائف، يعكس هذا الموضوع العلاقة الوثيقة بين النصوص القانونية والواقع السياسي. كما يوفر إطارًا لفهم كيفية تفعيل الصلاحيات الدستورية في ظل التوازنات الطائفية والتحالفات السياسية المعقدة. يتيح التركيز على هذا الموضوع أيضًا دراسة دور المجلس النيابي في تنظيم عمل الحكومة، ومراقبة السلطة التنفيذية، وحماية المصلحة العامة، وتعزيز المشاركة السياسية المتوازنة بين جميع مكونات المجتمع اللبناني .

أهمية الموضوع: بالنسبة لأهمية الموضوع، فتتجلى في إبراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجلس النيابي في تعزيز الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة بعد سنوات من الحرب التي أثرت على البنية المؤسساتية والاجتماعية. يُعتبر المجلس النيابي الركيزة الأساسية للنظام الديمقراطي في لبنان ومرآة لإرادة الشعب اللبناني، وهو الأداة التي تمكّن من ضبط السياسات العامة وتحقيق المشاركة الوطنية. كما يتيح البحث تقديم تقييم موضوعي لمدى فعالية الرقابة البرلمانية والتشريعية في مواجهة القيود الهيكلية والسياسية، بالإضافة إلى دراسة الإصلاحات الدستورية التي أقرّها الطائف لإعادة التوازن بين السلطات.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى استكشاف التحديات التي واجهت تنفيذ اتفاق الطائف على مختلف الأصعدة الدستورية والسياسية والاجتماعية. يركز البحث على تسليط الضوء على الصعوبات التي واجهها المجلس النيابي في ممارسة صلاحياته بعد الطائف، سواء في مجال الرقابة التشريعية أو التنفيذية، من خلال تحليل الفجوة بين النصوص الدستورية وما يحدث على أرض الواقع. كما يسعى البحث إلى تحديد العقبات السياسية والمؤسسية التي حالت دون تحقيق الإصلاحات المطلوبة، مع التركيز على تأثير الانقسامات الطائفية والتجاذبات الإقليمية والدولية في عرقلة تنفيذ الاتفاق. وفي النهاية، يهدف البحث إلى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقديم رؤية تحليلية شاملة توضح حدود الطائف في إعادة تشكيل الدولة اللبنانية، ومدى نجاحه أو فشله في تحقيق توازن حقيقي بين السلطات.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج وصفي–تحليلي، حيث قام بدراسة النصوص الدستورية والتشريعية التي أقرها اتفاق الطائف وما تلاها من تعديلات، بهدف رصد مدى توافقها مع الواقع السياسي اللبناني. كما استند إلى مراجعة شاملة للمصادر الأكاديمية والبحثية التي تناولت إشكاليات عمل المجلس النيابي والتحديات التي واجهت تطبيق الطائف. بالإضافة إلى ذلك، استخدم البحث المنهج المقارن بشكل محدود من خلال مقارنة التجربة اللبنانية مع بعض النماذج البرلمانية الأخرى، لإظهار أوجه التشابه والاختلاف في التحديات السياسية والمؤسسية والعملية التي حالت دون التطبيق الكامل والفعّال لمقتضيات الطائف.

خطة البحث: يتناول هذا البحث التحديات التي واجهت تنفيذ اتفاق الطائف بين عامي 1990 و2005، من خلال خمسة فصول مترابطة، حيثُ يتمّ استعراض التحديات السياسية، مثل استمرار الطائفية والصراعات حول الصلاحيات، والتحديات الدستورية والمؤسساتية، مع التركيز على الفجوة بين النصوص والتطبيق، بالإضافة إلى ذلك يتم البحث في التحديات الاجتماعية والوطنية، مثل استمرار الانقسام المجتمعي. بالإضافة إلى التحديات الأمنية والسيادية، بما في ذلك حل الميليشيات، وبقاء السلاح خارج إطار الدولة. وأخيرًا، يتناول البحث التحديات الدولية والإقليمية، مثل الهيمنة السورية، وتأثيرات الصراع العربي–الإسرائيلي. ويختتم البحث بخاتمة تلخص النتائج وتبرز الحاجة المستمرة لاستكمال مسار الطائف الإصلاحي.

الفصل الأول: التحديات السياسية بعد الطائف(1990–2005)

أوّلاً: الصراع بين الطوائف حول تفسير بنود الطائف

منذ أن تمّ إقرار اتّفاق الطّائف في عام 1989، لم يكن الخلاف حوله مقتصرًا فقط على كيفيّة تنفيذه، بل امتدّ ليشمل جوهر النّصوص نفسها. فقد ظهرت إشكاليّة بنيويّة مرتبطة بتعدّد القراءات واختلاف التّفسيرات، ممّا يتوقّف على انتماء كل طائفة وموقعها السّياسي. تعاملت القوى اللّبنانية مع الطّائف من زوايا متناقضة أحيانًا، ممّا جعله نقطة انطلاق لصراعات جديدة بدلاً من أن يكون محطّة مفصليّة لإنهاء الانقسامات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالنّسبة للموارنة، الذين كانت رئاسة الجمهوريّة تاريخيًا مركز ثقلهم السّياسي ورمز وجودهم في الكيان اللّبناني، اعتُبر الطائف بمثابة تقليص مباشر لصلاحيّاتهم، حيثُ قلُصت صلاحيّات رئيس الجمهوريّة بشكلٍ كبير، ونقل جزءًا أساسيًا من السّلطة التنفيذيّة إلى مجلس الوزراء مجتمعًا، ممّا خلق لديهم هاجسًا من التّهميش التّدريجي، وعزّز لديهم خطابًا سياسيًّا يعتبر أنّ "روح الطّائف" قد أفرغت رئاسة الجمهوريّة من مضمونها الفعلي كحَكَم وضامن للتّوازن الوطني[1].

فيما يتعلّق بالطّائفة السّنيّة، فقد اعتبرت أنّ اتّفاق الطّائف أعاد الاعتبار لمكانة رئاسة الحكومة، التي كانت تُعتبر قبل الحرب موقعًا ثانويًا مقارنة بسلطة الرّئاسة الأولى. فقد أصبح رئيس الحكومة الآن شريكًا أساسيًا في صياغة السّياسات العامّة، وأصبح توقيعه شرطًا أساسيًّا في معظم القرارات التّنفيذيّة. ومن هنا، رأى السنّة في هذا الاتفاق فرصةً تاريخيّة لاستعادة دورهم المركزي في الحكم، بعد عقود من الشّعور بالتّهميش في ظلّ صيغة 1943 وما تلاها .

من جهةٍ أخرى، اعتبر الشّيعة أنّ الطّائف لم يعكس بعد حجمهم الدّيموغرافي والسّياسي المتزايد، ولاسيّما مع صعود "حزب الله" كقوّة عسكريّة وسياسيّة بارزة في لبنان، وتحوّل الطّائفة الشّيعيّة إلى أحد اللاّعبين الرّئيسيين على السّاحة الدّاخليّة والإقليميّة. وبالرّغم من أنّ الاتّفاق أقرّ مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، إلاّ أنّ هذا التّوزيع لم يُرضِ الشّيعة الذين كانوا يأملون في تمثيل أكبر يتناسب مع وزنهم العددي والدّور السّياسي المتصاعد، وقد اعتبر الشّيعة أنّ الطّائف قد رسّخ توازنًا هشًّا، لا يعكس بدقّة موازين القوى الجديدة بعد الحرب[2].

في الواقع، لم يكن هذا التّباين في التّفسيرات والقراءات مجرّد نقاش دستوريّ أو خلاف سياسيّ عابر، بل أصبح أحد أبرز عناصر إنتاج الأزمات المتلاحقة في مرحلة ما بعد الحرب. لقد بدأ كل فريق يستخدم نصوص الاتّفاق بشكلٍ انتقائي يخدم مصالحه الطّائفيّة، بدلاً من أن تُستخدم كإطار جامع لإعادة بناء

[1] سالم، نواف، *اتفاق الطائف: استعادة نقدية* .بيروت: دار النهار للنشر، 2003، ص. 72.

[2] بقرادوني، كريم، *السلام المفقود: عهد الرئيس إلياس سركيس 1976–1982*، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010، ص. 97–102.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدّولة على أسس وطنيّة متينة. ومع مرور الوقت، تجلّت هذه الانقسامات في تعطيل عمل المؤسّسات، سواء من خلال تعطيل انتخاب رئيس للجمهوريّة أو شلّ عمل مجلس الوزراء أو تسييس عمل المجلس النّيابي، ممّا جعل الحياة السّياسيّة بعد الطّائف أسيرة لصراعات طائفيّة مقنّعة بغطاء دستوري. وبالتّالي، يمكننا القول إنّ الطّائف، بدلاً من أن يُنهي الصّراع الطّائفي، شكّل إطارًا جديدًا لإعادة إنتاجه، إذ وضع نصوصًا تحمل أوجهًا متعدّدة، تُفسَّر وفق ميزان القوى الطّائفي والسّياسي، ممّا جعل من كل استحقاق سياسي مناسبة لتجديد النّزاعات، لا لتثبيت الاستقرار.

ثانيًا: استمرار الطائفية السياسية وإعاقة الانتقال نحو الدولة المدنية

يُعتبر استمرار الطّائفيّة السّياسيّة من أبرز العوائق التي تواجه تنفيذ اتّفاق الطّائف، حيثُ استمرّت المحاصصة الطّائفيّة في السّيطرة على مختلف جوانب الدّولة، رغم وجود نصوص إصلاحيّة تهدف إلى تجاوزها. فقد نصّ الاتّفاق بوضوح على ضرورة انتخاب مجلس نواب يُمثّل جميع اللّبنانيين بعيدًا عن القيود الطّائفيّة، مع إنشاء مجلس شيوخ يتولّى تمثيل الطّوائف ويقتصر دوره على القضايا المصيريّة. لكنّ هذا البند لم يُنفّذ لغاية عام 2005، ليبقى مجرّد نص مؤجّل بلا تطبيق فعليّ، ممّا جعل البرلمان ساحة لتجديد الاصطفافات الطّائفيّة بدلاً من تجاوزها [1].

لقد انعكس هذا التّعطيل مباشرةً على طبيعة الممارسة السّياسيّة، حيثُ تحوّل النّظام البرلماني إلى مجرّد تجسيد للتّفاهمات المسبقة بين زعماء الطّوائف، بدلاً من أن يكون ساحة تنافس ديمقراطي بين برامج سياسيّة تتجاوز الطّوائف. وقد بقيت المقاعد النّيابيّة موزّعة وفقًا لقاعدة طائفيّة صارمة، وكانت القرارات الكبرى رهينة صفقات بين المرجعيّات التّقليديّة، ممّا جعل البرلمان عاجزًا عن أداء دوره كسلطة تشريعيّة ورقابيّة مستقلّة، وأبقاه تحت تأثير معادلات التّوازن الطّائفي أكثر من خضوعه للمصلحة العامّة.

لم يقتصر الأمر على المجلس النّيابي فحسب، بل امتدّ أيضًا إلى السّلطة التّنفيذيّة والإدارة العامّة، حيثُ استمرّت الوزارات في التّوزيع وفقًا لقاعدة "وزارة لكلّ طائفة"، وكان يُنظر إلى كل حقيبة وزاريّة وكأنّها ملكيّة

[1] سالم، نواف، *اتفاق الطائف: استعادة نقدية*، مرجع سابق، ص. 74.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خاصّة لطائفة معيّنة، دون النّظر إلى الكفاءة أو الاختصاص. كما وتمّ تعيين كبار الموظّفين بناءً على الانتماء الدّيني والسّياسي بدلاً من معايير الخبرة والمهنيّة، ممّا حوّل الإدارة إلى ساحة للزّبائنية وزاد من مناخ الفساد والمحسوبيّة. وبالتّالي، لم تعد المؤسّسات أداة لخدمة المواطنين، بل أصبحت امتدادًا لنفوذ الزّعامات الطّائفيّة وأداة لتعزيز الولاءات الانتخابيّة .

إنّ هذا الواقع لم يُعرقل فقط مسار الانتقال نحو دولة مدنيّة عادلة، بل ساهم أيضًا في تكريس الانقسامات الاجتماعيّة وتعميق الفجوة بين المواطنين والدّولة. فقد اعتبر البعض أنّ الدّولة ليست حكمًا محايدًا يقف على مسافة واحدة من جميع أبنائها، بل هي تعكس التّوازنات الطّائفيّة الضّيقة التي تضع الانتماء الدّيني فوق الانتماء الوطني. ومع مرور الوقت، تراكمت خيبات الأمل لدى اللّبنانيين الذّين أصبحوا يرون في الطّائفيّة السّياسيّة عقبة رئيسيّة أمام الإصلاح وبناء دولة حديثة قائمة على المواطنة والمساواة أمام القانون[1].

ثالثًا: دور الوصاية السورية وتأثيرها على السيادة والقرار السياسي

بعد توقيع اتّفاق الطّائف في عام 1989، استحوذ الوجود السّوري في لبنان على شرعيّة إقليميّة ودوليّة، واعتُبر عنصرًا أساسيًّا لتنفيذ بنوده وضمان الاستقرار بعد سنوات طويلة من الحرب الأهليّة. جاء الاتّفاق برعاية مباشرة من دمشق، بدعم من المملكة العربيّة السّعوديّة والجامعة العربيّة، ممّا أتاح لسوريا أن تُعتبر "ضامنًا للتّسوية". لكنّ هذه الشّرعية سرعان ما تحوّلت إلى غطاء لتكريس وصاية فعليّة على القرار السّياسي اللّبناني، حيثُ بسطت الحكومة السّوريّة نفوذها على المؤسّسات الدّستوريّة والعسكريّة والأمنيّة، حتّى أصبحت صاحبة الكلمة الفصل في معظم الشّؤون اللّبنانيّة [2].

على الصعيد السياسي، فرضت سوريا هيمنتها على تشكيل الحكومات وتوزيع الحقائب الوزاريّة بما يتناسب مع مصالحها الإقليميّة، حيثُ كانت الحكومات تُبنى فعليًّا في سوريا قبل أن تُعلن رسميًّأ في بيروت، بينما

[1] العَلم، فيغان، "المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير 1920–1926: تركيبتها، أدوارها والتوازنات"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 98.

[2]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تمّ توجيه التّحالفات الانتخابيّة لضمان بقاء القوى الموالية لها في مواقع النّفوذ داخل المجلس النّيابي. وقد تجلّى هذا التدخّل بشكلٍ واضح من خلال الضّغط لتمديد ولايات بعض المؤسّسات الدّستوريّة، كما حدث مع تمديد ولاية الرّئيس "إلياس الهراوي" في عام 1995، ثمّ ولاية الرّئيس "إميل لحود" في عام 2004، ممّا أثار اعتراضات داخليّة واسعة واعتُبر مسًّا مباشرًا بمبدأ تداول السّلطة.

على صعيد المجلس النّيابي، كان للوصاية السّورية تأثيرًا كبيرًا في تمرير بعض القوانين أو تعطيل أخرى بما يتماشى مع أولويّاتها الإقليميّة. لم تكن النّقاشات البرلمانيّة الكبرى بعيدة عن الخطوط الحمراء التّي تحدّدها الحكومة السّوريّة، ممّا أثّر سلبًا على استقلاليّة القرار التّشريعي والرّقابي، وأضعف من قدرة البرلمان على القيام بدوره كسلطة دستوريّة حرّة. بالإضافة إلى ذلك، كان للأجهزة الأمنيّة السّوريّة وجود قوي في لبنان، ممّا ساهم في خلق مناخ من القمع والرّقابة على الحياة السّياسيّة، وقّلل من فرص المعارضة، خاصّةً في الأوساط المسيحيّة التّي شعرت بالتّهميش والإقصاء المنهجيّ. مع مرور الوقت، تحوّل الوجود السّوري من عنصر استقرار نسبيّ ساعد في إنهاء الحرب إلى مصدر للتوتّر الدّاخلي والانقسام السّياسي الحادّ. وفي السّياق عينه، بدأت الأصوات المعارضة تتعالى، خاصّةً مع تزايد الانتهاكات لسيادة الدّولة اللّبنانيّة وتراجع الثّقة في استقلاليّة مؤسّساتها[1]. وكان اغتيال الرّئيس "رفيق الحريري" في 14 شباط 2005 بمثابة نقطة التحوّل التّي فجّرت تراكمات طويلة من الاحتقان، ممّا أدّى إلى اندلاع انتفاضة 14 آذار التّي انتهت بضغط شعبيّ ودولي أسفر عن انسحاب القوّات السّوريّة من لبنان. لذا، يُمكن القول أنّ الوصاية السّوريّة كانت سلاحًا ذو حدّين، فمن جهة ساعدت في تثبيت الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، لكنّها من جهة أخرى عطّلت نشوء ديمقراطيّة حقيقيّة.

[1] بقرادوني، كريم، *السلام المفقود: عهد الرئيس إلياس سركيس 1976–1982*، مرجع سابق، ص. 105.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثاني: التحديّات الدستوريّة والمؤسساتيّة

أوّلاً: الفجوة بين النّصوص الدّستوريّة والتّطبيق العملي

أدخل اتّفاق الطّائف تعديلات مهمّة على الدّستور اللّبناني تهدف إلى تعزيز الطّابع البرلماني للنّظام السّياسي وإرساء توازن جديد بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة، بالإضافة إلى التّأكيد على مبدأ المشاركة والتّعدديّة. لكنّ هذه النّصوص ظلّت في كثير من الأحيان مجرّد إطار نظري لم يُفعّل بالكامل، حيثُ واجهت واقعًا سياسيًّا مليئًا بالمحاصصة الطّائفيّة والتّسويات المرحليّة التّي سيطرت على المشهد اللّبناني منذ انتهاء الحرب الأهليّة[1]. فعلى سبيل المثال، نصّت المادة 95 من الدّستور المعدَّل على ضرورة إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة كخطوة تمهيديّة نحو بناء الدّولة المدنيّة، من خلال إنشاء هيئة وطنيّة تتولّى وضع خطّة عمليّة لتحقيق هذا الهدف. لكنّ هذه الهيئة لم تُؤسَّس واستمرّ النّظام الطّائفي في تنظيم الحياة السّياسيّة والإداريّة، ممّا جعل الإصلاحات الدّستوريّة عاجزة عن تحقيق أهدافها في بناء دولة المواطنة.

علاوةً على ذلك، أكّدت النّصوص الدّستوريّة على أهميّة إجراء الانتخابات النّيابيّة بشكلٍ دوري والالتزام بالآليّات الدّيمقراطيّة كوسيلة لضمان انتقال السّلطة بشكلٍ سلميٍّ. لكنّ الواقع جاء مختلفًا، حيثُ شهدنا خروقات متكرّرة، أبرزها التّمديد المستمرّ للمجالس النّيابيّة، بالإضافة إلى سنّ قوانين انتخابيّة مصمّمة لتناسب القوى المسيطرة، ممّا قيّد مبدأ التّمثيل الشّعبي الحقيقي. كما ظهرت ضغوطات سياسيّة وأمنيّة أثّرت سلبًا على حريّة التّعبير والنّشاط الحزبي لبعض القوى المعارضة، ممّا أضعف من دور المجلس النّيابي في الرّقابة والتّشريع[2].

إنّ الفجوة بين النّصوص وما يحدث على الأرض لم تؤدّ فقط إلى تعطيل الإصلاحات، بل ساهمت أيضًا في تآكل ثقة المواطنين بالمؤسّسات الدّستوريّة، وأظهرت أنّ اتّفاق الطّائف لم يتحول فعليًا إلى مشروع دولة

---

[1] أبو جودة اليسوعي، صالح، *هوية لبنان الوطنية: نشأتها وإشكالياتها الطائفية*. بيروت: دار المشرق، 2008، ص. 157.

[2] شرف، جان، "السلطة والديمغرافيا في دولة لبنان الكبير"، في: *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مرجع سابق، ص. 163.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مدنيّة حديثة، بل ظلّ محكومًا بالتّوازنات الطّائفيّة والتدخّلات الخارجيّة. ونتيجةً لذلك، أصبح الدّستور في كثير من الأحيان أداةً للتّأويلات السّياسيّة بدلاً من أن يكون مرجعًا ثابتًا لضمان سيادة القانون وحماية المصلحة العامّة.

ثانيًا: ضعف المجلس النيابي في أداء دوره الرقابي مقابل هيمنة السلطة التنفيذية

بالرّغم من أنّ اتّفاق الطّائف أعاد توزيع الصّلاحيّات بين السّلطات وجعل مجلس النّواب السّلطة الأساسيّة في مجالي التّشريع والرّقابة، إلاّ أنّ التّجربة العمليّة بعد عام 1990 أظهرت بوضوح أنّ هذا الدّور ظلّ ضعيفًا ومقيدًا أمام هيمنة السّلطة التّنفيذيّة. فقد أُنيط بالمجلس من النّاحية النّظرية مهمّة مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها، لكنّ التّحالفات الطّائفيّة والسّياسيّة جعلت أدوات الرّقابة شكليّة في معظم الأحيان، حيثُ إنّ طرح الثّقة أو الاستجوابات لم تُستخدم كآليّات للمحاسبة بقدر ما تُستخدم كأوراق ضغط ضمن لعبة المحاصصة [1].

كذلك، ظهرت مشكلة أساسيّة داخل مجلس الوزراء، الذي أصبح بعد الطّائف السّلطة التّنفيذيّة الجماعيّة التي تتحكّم في السّياسات العامّة، وبدلاً من أن يكون المجلس النّيابي سلطة موازنة تُلزم الحكومة بحدود صلاحيّاتها، تحوّل إلى مجرّد غرفة تسجيل لقرارات معدّة مسبقًا داخل الحكومة أو بتأثير مباشر من القوى الخارجيّة، خاصّة الوصاية السّوريّة. في الواقع، تمّ تجاوز دور البرلمان في أكثر من مناسبة من خلال فرض قوانين أو تمديد ولايات رئاسيّة بصورة تتعارض مع روح الدّستور.

لقد واجه العمل التشريعي أزمات عديدة ومتكرّرة حيثُ كانت الجلسات النيّابيّة تتعطّل كثيرًا بسبب الانقسامات أو قرارات سياسيّة، ممّا أدّى إلى تأجيل إقرار قوانين أساسيّة تتعلّق بالإصلاح الإداري والمالي. وبالتّالي، كانت الأولوية تُعطى لإنتاج قوانين توافقيّة ترضي الزّعامات الطّائفيّة، على حساب تحديث التّشريع ليتماشى مع متطلّبات بناء دولة حديثة . من النّاحية الماليّة، كانت الرّقابة البرلمانيّة الفعليّة غائبة عن الموازنات والإنفاق العام، حيثُ أقرّ المجلس النّيابي موازنات عامّة دون تدقيق جاد أو محاسبة صارمة، ممّا ساهم

[1] بقرادوني، كريم، *السلام المفقود: عهد الرئيس إلياس سركيس 1976–1982*، مرجع سابق، ص. 108.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في تفاقم الدّين العام الذي تجاوز مستويات قياسيّة في أواخر التّسعينيات وبداية الألفيّة الثالثة. وفي ظلّ غياب ديوان المحاسبة الفعّال والتّقارير الرّقابيّة المستقلّة، تراجعت قدرة البرلمان عن أداء دوره كحامٍ للمال العام، وأصبح شريكًا ضمنيًّا في تعزيز نظام الهدر والزّبائنيّة[1].

علاوةً على ذلك، فإنّ الانقسام الطّائفي كان له تأثير مباشر على عمل المجلس، حيثُ تحوّلت الكتل النّيابيّة إلى أدوات بيد المرجعيّات الطّائفيّة بدلاً من أن تكون مؤسّسات تُمثّل الإرادة الشّعبيّة. وبالتّالي، فشل المجلس في تشكيل معارضة برلمانيّة حقيقيّة قادرة على مراقبة أداء السّلطة التّنفيذيّة، إذ كانت الولاءات الطّائفيّة والحزبيّة أقوى من أي التزام بمفهوم المعارضة الدّيمقراطيّة.

وعليه، فإنّ ضعف المجلس النّيابي بعد اتّفاق الطّائف لم يكن مجرّد مشكلة عابرة، بل كان نتيجةً هيكليّة لهيمنة السّلطة التّنفيذيّة، وتداخل النّفوذ الطّائفي المحلّي مع التدخّلات الخارجيّة، ولاسيّما من سوريا. وبدلاً من أن يكون البرلمان دعامة للنّظام البرلماني الدّيمقراطي كما نصّ عليه الدّستور، أصبح جزءًا من معادلة الحكم الطّائفي، ممّا أفقده استقلاليّته وجعله غير قادر على القيام بمهامه الأساسيّة في التّشريع والمراقبة والمحاسبة[2].

ثالثًا: أزمة استقلالية القضاء ودوره المحدود في تفعيل الرقابة الدستورية

يُعتبر القضاء الرّكن الأساسي لأي نظام ديمقراطي حديث يعتمد على مبدأ فصل السّلطات وسيادة القانون، ومع ذلك، فقد أظهرت مرحلة ما بعد الطّائف بوضوح وجود أزمة هيكليّة عميقة في استقلاليّة السّلطة القضائيّة اللّبنانية. فعلى الرّغم من أنّ الدّستور المعدّل يضمن استقلال القضاء، إلاّ أنّ الواقع العملي يكشف أنّ القضاة لا يزالون تحت تأثيرات مباشرة وغير مباشرة من القوى السّياسيّة والطّائفيّة.

---

[1] أبو جودة اليسوعي، صالح، *هوية لبنان الوطنية: نشأتها وإشكالياتها الطائفية*، مرجع سابق، ص. 159.

[2] العَلم، فيغان، "المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير 1920–1926: تركيبتها، أدوارها والتوازنات"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 106.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إنّ آليّات التّعيين والتّرقية بقيت مرتبطة بشكلٍ كبير بالتّوازنات الطّائفيّة والاعتبارات السّياسيّة، ممّا جعل الانتماء الطّائفي والموقع الحزبي عوامل حاسمة في مسيرة القاضي، أكثر من الكفاءة أو النّزاهة. ولم يتوقّف الأمر عند التّعيين، بل امتدّ إلى التدخّل المباشر في عمل القضاء، سواء من خلال الضّغوطات السّياسيّة على القضاة في القضايا الحسّاسة، أو عبر تحويل القضاء إلى أداة لتصفية الحسابات بين القوى السّياسيّة. وقد أدّى ذلك إلى تآكل الثّقة العامّة بالقضاء كمؤسّسة مستقلّة يُفترض أن تكون المرجعيّة الأخيرة للبتّ في النّزاعات وضمان المساواة أمام القانون. كذلك، ساهمت هذه الممارسات في خلق مناخ من الحصانة الفعليّة للسّياسيين والنّافذين، الذّين تمكّنوا من الإفلات من المساءلة القضائيّة بفضل الغطاء السّياسي والطّائفي.[1]

أمّا المجلس الدّستوري الذي تم إنشاؤه بموجب التّعديلات الدّستوريّة في الطّائف كوسيلة لضبط التّشريع ومراقبة دستوريّة القوانين، فيبدو أنّ دوره محدود للغاية على الصّعيدين المؤسّساتي والفعليّ. من ناحية، تقتصر صلاحيّاته على النّظر في دستوريّة القوانين والنّزاعات الانتخابيّة، دون أن تُمنح له سلطة مراقبة دستوريّة المراسيم والقرارات التّنظيميّة التي تُعتبر مصدرًا أساسيًّا للسّلطة التّنفيذيّة. ومن ناحية أخرى، واجه المجلس ضغوطًا سياسيّة مستمرّة أثّرت على استقلاليّته، سواء من خلال طريقة تعيين أعضائه التي تعتمد على المحاصصة، أو من خلال تعطيل جلساته في القضايا الحسّاسة. وقد تجلّت هذه الأزمة في عدّة مناسبات، حيثُ تردّد المجلس في اتّخاذ قرارات حاسمة في قضايا بالغة الأهميّة، ممّا أفقده هيبته كحامٍ للدّستور.

إنّ غياب الرّقابة القضائيّة الفعّالة على السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة جعل النّصوص الدّستورية عرضة للتّأويلات السّياسيّة، بحيثُ أصبحت تُستخدم لخدمة مصالح الفاعلين السّياسيين بدلاً من أن تُشكّل إطارًا ملزمًا للجميع. وبدون قضاء مستقلّ ومجلس دستوريّ فعّال، فقد لبنان إحدى أهمّ الضّمانات المؤسّساتيّة

[1] مسرة، أنطوان نصري (إشراف)، *الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي ومقارن*، بيروت: جامعة القديس يوسف، 2019، ص. 126.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التّي كان يُفترض أن تؤمّن التّوازن بين السّلطات بعد الطّائف، والنّتيجة كانت تعزيز هيمنة السّلطة التّنفيذيّة على الحياة العامّة، وتراجع ثقة المواطنين بالمؤسّسات، وزيادة الشّعور بالعدالة.[1]

الفصل الثالث: التّحديات الاجتماعيّة – الوطنيّة

أوّلاً: بطء مسار المصالحة الوطنيّة بعد الحرب الأهليّة

على الرّغم من أنّ اتّفاق الطّائف وضع الأسس اللاّزمة لتحقيق المصالحة الوطنيّة وإعادة الوحدة إلى لبنان بعد الحرب الأهليّة، إلاّ أنّ جهود التّوفيق بين الفئات والطّوائف استمرّت ببطء بين عامي 1990 و2005، فقد تركت الحرب وراءها صراعات عميقة تتعلّق بالأراضي والممتلكات وحقوق العودة، بالإضافة إلى توتّرات مرتبطة بالذّاكرة التّاريخيّة والجرائم السّابقة. إنّ كلّ هذا يجعل من عمليّة بناء الثّقة بين الأطراف المختلفة مهمّة معقّدة للغاية، تتطلّب وقتًا طويلاً لإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعيّة والسّياسيّة بين الطّوائف.[2]

كما تجلّت هذه الانقسامات في وجود شبكات محليّة مترابطة تعتمد على الطّائفية السّياسيّة والاجتماعيّة، ممّا ساهم في تعزيز الولاءات الطّائفيّة وقيّد قدرة الدّولة على فرض هيبة القانون وتحقيق العدالة المجتمعيّة. ورغم أنّ اتّفاق الطّائف نصّ على دمج جميع الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الدّولة، إلاّ أنّ تنفيذ هذه البنود واجه تحدّيات كبيرة، حيثُ ظلّت بعض الأسلحة والمجموعات المسلّحة تحت سيطرة قيادات محليّة وطائفيّة، ممّا أعاق السّيطرة الفعليّة للدّولة على كامل الأراضي اللّبنانيّة وأثّر على استقرارها الأمني والسّياسي لفترة طويلة.

علاوةً على ذلك، واجهت جهود المصالحة الوطنيّة العديد من التّحديّات المستمرّة، خصوصًا في المناطق الحسّاسة سياسيًّا وطائفيًّا مثل بيروت وجنوب لبنان والجبل. وبالتّالي، تداخلت مصالح القوى المحليّة والإقليميّة مع الانقسامات الطّائفيّة، ممّا جعل تطبيق روح اتّفاق الطّائف على الأرض عمليّة بطيئة وذات

[1] مسرة، أنطوان نصري، *الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي: لبنان من منظور مقارن*، بيروت: المكتبة الشرقية، 2019، ص. 162.

[2] أبو جودة اليسوعي، صالح، *هوية لبنان الوطنية: نشأتها وإشكالياتها الطائفية*، بيروت: دار المشرق، 2008، ص. 81.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتائج محدودة. وقد ساهمت هذه الظّروف في ظهور تحدّيات إضافيّة، مثل إعادة توزيع النّفوذ السّياسي، وضبط التّوازنات الطّائفيّة في المؤسّسات، وإيجاد آليّات واضحة لتقاسم السّلطة تضمن مشاركة عادلة بين مختلف المكوّنات الوطنيّة .

وعلى الرّغم من كلّ هذه الصّعوبات، كان اتّفاق الطّائف بمثابة إطار ضروري لتقليل الاحتكاكات المباشرة وإطلاق حوار وطنيّ مستمرّ بين المكوّنات المختلفة، ممّا ساعد على استقرار الدّولة نسبيًّا بعد سنوات طويلة من الفوضى والعنف. كما أسّس لبنية مؤسّساتيّة وسياسيّة يُمكن البناء عليها في المستقبل لتعزيز وحدة البلاد ومؤسّساتها، وإرساء مبادئ العدالة والمساواة بين الطّوائف. ومع ذلك، يبقى تحقيق هذا الهدف مرتبطًا بالإرادة السّياسيّة والقدرة على تطبيق الإصلاحات الدّستوريّة بشكل فعّال ومستدام[1].

ثانيًا: استمرار الانقسام المجتمعي على أسس طائفيّة ومناطقيّة

تظلّ الهويّات الطّائفيّة والمناطقيّة محور التّفاعل الاجتماعي والسّياسي في لبنان، حيثُ أصبحت معيارًا أساسيًّا لتوزيع السّلطة والثّروات والفرص بين مختلف الفئات، وقد انعكس هذا الانقسام بوضوح على الوصول إلى الخدمات العامّة الأساسيّة، مثل التّعليم والرّعاية الصحيّة والبنية التحتيّة، بالإضافة إلى فرص العمل في القطاع الحكومي والمؤسّسات العامّة. وقد قيّد مبدأ المحاصصة الطّائفيّة المواطنة المتساوية في الوصول إلى هذه الموارد، ممّا أثّر على طبيعة التّمثيل السّياسي والمشاركة في الحياة العامّة، وجعل الولاءات الطّائفيّة غالبًا ما تتفوّق على الانتماء الوطني الشّامل[2] .

كان لهذه الهيمنة الطّائفيّة تأثير كبير على شعور المواطنين بالعدالة والمساواة، حيثُ شعرت بعض الفئات بالتّهميش والإقصاء على الأصعدة الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة، ممّا زاد من فجوات الثّقة بين المجتمع المدني والدّولة، ممّا جعل من الصّعب إرساء مبادئ المواطنة المتساوية وتعزيز الهويّة الوطنيّة، إذ استمرّت

[1] مسرة، أنطوان نصري (إشراف)، *الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي ومقارن*، مرجع سابق، ص. 128.

[2] ضاهر، نسيم .*عن الأحزاب والدولة في لبنان* .بيروت: دار النهار، 2008، ص. 76.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الولاءات الطّائفيّة والمناطقيّة في التّأثير على قرارات الدّولة وطبيعة المشاركة في السّلطة، ممّا جعل جهود بناء هويّة وطنيّة موحّدة ومتماسكة محدودة التّأثير خلال الفترة من 1990 إلى 2005.

تظهر هذه الانقسامات بوضوح في قدرة الدّولة على تنفيذ السّياسات العامّة بشكلٍ عادلٍ وفعّالٍ، فقد حصلت بعض المناطق والفئات على مزايا أكبر بفضلِ نفوذها السّياسي أو الطّائفي، بينما عانت مناطق أخرى من نقص في الخدمات وفرص التّنمية، ممّا ساهم هذا الواقع في تعزيز الانقسام الاجتماعي والسّياسي، وجعل تطبيق الإصلاحات الدّستوريّة والسّياسيّة بعد اتّفاق الطّائف مهمّة معقّدة، تتطلّب مزيجًا من الإرادة السّياسيّة والحسّ الوطني والتّوافق بين القوى المختلفة لتحقيق توازن مستدام بين الهويّة الطّائفيّة والمصلحة الوطنيّة [1].

علاوةً على ذلك، أثّرت هذه الانقسامات على مستوى المشاركة السّياسيّة، حيثُ كانت قدرة المواطنين على التّأثير في صنع القرار محدودة بسبب سيطرة الزّعامات الطّائفيّة والمحاصصة السّياسيّة على سير المؤسّسات، ممّا أدّى إلى شعور بالإحباط لدى قطاعات واسعة من الشّعب، خاصّةً الشّباب والفئات المهمّشة، وصعّب من مهمّة بناء مجتمع مدني قويّ قادر على ممارسة الرّقابة والمساءلة. ورغم الجهود الرّمزيّة للمصالحة الوطنيّة، لا تزال الهويّة الطّائفيّة والمصالح المحليّة تعيق إمكانيّة إنشاء وحدة وطنيّة حقيقيّة قادرة على تجاوز آثار الحرب الأهليّة وتحقيق استقرار طويل الأمد[2].

ثالثًا: أزمة الثّقة بين المواطنين ومؤسّسات الدّولة

ترافق الانقسامات الاجتماعيّة والطّائفيّة مع ضعف ملحوظ في أداء المؤسّسات العامّة، سواء كانت تشريعيّة أو تنفيذيّة، ممّا ساهم في تعميق الفجوة بين المواطنين والدّولة، فقد أدّى غياب الاستقرار السّياسي وانعدام التّنسيق بين السّلطات إلى فشل هذه المؤسّسات في تقديم خدمات عامّة فعّالة، سواء في مجالات التّعليم أو الصّحة أو البنية التّحتيّة الأساسيّة، كما أعاق قدرة الدّولة على الاستجابة السّريعة لاحتياجات المواطنين،

[1] أبو جودة اليسوعي، صالح، *هوية لبنان الوطنية: نشأتها وإشكالياتها الطائفية*، مرجع سابق، ص. 83

[2] رزق، شارل .*بين الفوضى اللبنانية والتفكك السوري* .بيروت: دار النهار، 2014، ص. 79.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ونتيجةً للتّركيز على المحاصصة الطّائفيّة، تم استغلال الموارد العامّة لخدمة مصالح فئات أو طوائف معيّنة، ممّا زاد من شعور بعض الفئات بالتّهميش وأضعف مفهوم العدالة الاجتماعيّة [1].

إضافةً إلى ذلك، ساهم غياب آليّات محاسبة واضحة للسّلطة التّنفيذيّة على التّجاوزات والانتهاكات في تعزيز شعور الإحباط لدى المواطنين، حيثُ أصبح الفشل في تطبيق القوانين ومراقبة الأداء الحكومي أمرًا شائعًا، ممّا أثّر سلبًا على مصداقيّة الدّولة. وقد انعكس هذا الواقع على مشاركة المجتمع المدني في الحياة السّياسيّة، إذ بقي المواطنون متردّدين في الانخراط الفعليّ في عمليّة صنع القرار، خوفًا من أن تكون مؤسّسات الدّولة غير قادرة على حماية حقوقهم أو ضمان تطبيق القوانين بشكلٍ عادل وشفّاف.

في إطار التّفاعل بين الانقسامات الاجتماعيّة وأداء المؤسّسات، ظهرت تأثيرات واضحة على الهويّة الوطنيّة والانتماء المدني، لا تزال الهويّات الطّائفيّة والمناطقيّة تلعب دورًا محوريًّا في التّفاعل الاجتماعي والسّياسي، ممّا أثّر على توزيع السّلطة والثّروات، وكذلك على الوصول إلى الخدمات العامّة والوظائف الحكوميّة، حتّى بعد توقيع اتّفاق الطّائف. لذا، فإنّ جهود بناء هويّة وطنيّة موحّدة لم تُحقّق التّأثير المطلوب، حيثُ لا يزال بعض الفئات تشعر بالتّهميش وغياب الانتماء الكامل للدّولة.

ونتيجةً لهذه العوامل، ظلّت العلاقة بين المجتمع والدّولة غير مستقرّة، ممّا أثّر سلبًا على قدرة لبنان على تحقيق وحدة وطنيّة حقيقيّة وتعزيز الانتماء المدني بعد الحرب، كما أن استمرار الانقسامات والتّحالفات الطّائفيّة والسّياسيّة داخل المؤسّسات الحكوميّة أعاق عمليّة المصالحة الوطنيّة وأضعف فرص تنفيذ إصلاحات مؤسّساتيّة فعّالة، ممّا يوضح أن الإصلاح الدّستوري وحده لم يكن كافيًا لضمان استقرار الدّولة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة الشّاملة.[2]

---

[1] مسرة، أنطوان نصري، *الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي: لبنان من منظور مقارن*، مرجع سابق، ص. 164.

[2] إبراهيم، محسن، "الأحزاب اللبنانية بين الصحوة الوطنية والأيديولوجيات الطائفية (1914–1946)"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 247.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الرابع: التحديات الأمنيّة والسياديّة

أوّلاً: البطء في حلّ الميليشيات ودمج عناصرها في المؤسّسات الشّرعية

على الرغم من أن اتفاق الطائف كان واضحًا في نصوصه حول ضرورة حلّ جميع الميليشيات اللّبنانيّة المسلّحة وتسليم أسلحتها للدّولة، إلاّ أنّ تنفيذ هذه البنود واجه تحدّيات كبيرة بين عامي 1990 و2005، حيثُ وقعت مقاومة قوية من بعض القوى الطّائفيّة والمسلّحة، مثل الميليشيات المسيحيّة في مناطق جبل لبنان والشّمال، التي رفضت التخلّي عن امتيازاتها العسكريّة والسياسيّة، معتبرة أنّ وجودها ضروري لحماية مصالحها ومواقعها في المجتمع اللّبناني المتنوّع. لقد ساهم هذا الرّفض في استمرار وجود شبكات مسلّحة خارج إطار الدّولة الشّرعيّة، ممّا حال دون السّيطرة الكاملة للدولة على جميع الأراضي اللّبنانية، وأضعف قدرتها على فرض الأمن والنّظام بشكل شامل .

كذلك، فإنّ التّأخير في دمج عناصر الميليشيات ضمن المؤسّسات الرّسميّة أدّى إلى استمرار تأثير الطّائفيّة في الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة، حيثُ بقي توزيع المناصب والمراكز الاستراتيجيّة مرتبطًا بالولاءات الطّائفيّة والحزبيّة أكثر من كونه قائمًا على الكفاءة أو مبدأ الدّولة المدنيّة. وقد أدّى هذا إلى عسكرة الحياة السّياسيّة، وظهور ضغط مستمرّ من بعض الميليشيات على السّلطة التنفيذيّة، ممّا أعاق جهود الدّولة في تعزيز هيبة مؤسّساتها، خاصّةً في المناطق التي شهدت توتّرات مستمرة مثل الجنوب وشرق بيروت[1].

علاوةً على ذلك، يُعتبر استمرار النّفوذ العسكري غير الرّسمي لهذه الميليشيات عائقًا أمام إعادة بناء الجيش والقوى الأمنيّة بشكلٍ موحّد وفعّال. كما وأنّه وبالرّغم من وجود خطط حكوميّة لدمج المقاتلين في الجيش أو القوى الأمنيّة، كان هناك تردّد واضح من الأطراف السّياسيّة، خوفًا من فقدان نفوذها المحلّي ومكاسبها السّياسيّة، ممّا أدّى إلى ضعف التّنسيق بين الأجهزة الأمنيّة وتباطؤ تنفيذ الإجراءات الوطنيّة الموحّدة .

[1] شرف، جان، "السلطة والديمغرافيا في دولة لبنان الكبير"، في: *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مرجع سابق، ص. 169.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبالتّالي، أسفر هذا الوضع عن بيئة أمنيّة هشّة أثرت سلبًا على استقرار الدّولة ووحدة مؤسّساتها، ممّا زاد من فترة عدم الاستقرار السّياسي والاجتماعي في لبنان. كما زاد من ضعف الثّقة بين المواطنين والدّولة، حيثُ شعر المواطنون أن بعض المناطق خارج سيطرة الدّولة تمامًا، وأنّ الولاءات الطّائفيّة والحزبيّة تتجاوز القانون، ممّا أثر على فعاليّة تطبيق أحكام الطّائف وأثر على قدرة لبنان على استعادة دوره كدولة موحّدة وقادرة على فرض سيادتها على كامل أراضيها.

ثانيًا: عسكرة الحياة السّياسيّة وبقاء السّلاح خارج إطار الدّولة

إلى جانب بطء حل الميليشيات، ساهم انتشار السّلاح خارج سلطة الدّولة في عسكرة الحياة السّياسية اللّبنانيّة بين عامي 1990 و2005، حيثُ أصبح هذا الأمر أحد العوامل الرئيسيّة التي أعاقت استعادة الدّولة لسلطتها الكاملة على أراضيها. فقد تحوّلت الميليشيات وأذرعها السّياسيّة إلى أدوات ضغط قويّة، حيثُ استخدمتها بعض القوى الطّائفيّة والأحزاب للحفاظ على نفوذها الإقليمي وضمان مصالحها في البرلمان والحكومة. إنّ هذا التّأثير السّلبي على استقلاليّة المؤسّسات الرّسميّة جعل القرارات السّياسيّة غالبًا ما تكون رهينة لتوازنات طائفيّة وحزبيّة معقّدة[1].

وقد استمرّ وجود السّلاح مع الميليشيات المسلّحة في مناطق محدّدة، مثل جنوب لبنان، الضّاحية الجنوبيّة لبيروت، وبعض مناطق جبل لبنان، وقرى في الشمال. وبالتّالي، فإنّ هذا التوزّع الجغرافي للسّلاح خلق بيئة أمنيّة غير مستقرّة، ممّا أدّى إلى تهديد متكرّر للسّكينة العامّة. كما وجدت الدّولة نفسها غير قادرة على بسط سلطة القانون بشكل شاملٍ، ممّا أعاق تطبيق أيّة إصلاحات في القطاع الأمني أو تعزيز سيادة الدّولة على كامل الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، إنّ وجود هذه الجماعات المسلّحة جعل من الصّعب فرض رقابة

[1] إبراهيم، محسن، "الأحزاب اللبنانية بين الصحوة الوطنية والأيديولوجيات الطائفية (1914–1946)"، في: *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مرجع سابق، ص. 249.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فعليّة على القطاع العسكريّ، وفرض قيود على نشاط القوّات النّظاميّة، حتّى في المناطق التي كانت خاضعة رسميًّا للسّلطة المركزيّة.[1]

على الصّعيد السّياسيّ، ساهم هذا الواقع في تعزيز دور الولاءات الطّائفيّة في الحياة العامّة، إذ كانت بعض القوى السّياسيّة تعتمد على الجماعات المسلّحة لفرض إرادتها داخل مجلس النّواب أو في الحكومات المتعاقبة. إنّ هذا التّفاعل بين السّياسة والسّلاح خلق نوعًا من الاستقطاب المستمرّ بين الأحزاب والطّوائف، لذلك، أصبحت القرارات السّياسيّة تتّسم بالعسكرة، حيثُ أصبح كل قرار حكومي أو تشريعي يتطلّب النّظر في موازين القوى الطّائفيّة والمصالح المحليّة، ممّا حدّ من قدرة الدّولة على وضع سياسات إصلاحيّة حقيقيّة أو استراتيجيّات أمنيّة شاملة .

ثالثًا: إعادة بناء الجيش والقوى الأمنية تحت تأثير التّوازنات الطّائفيّة والسّياسيّة

إنّ إعادة بناء الجيش والقوى الأمنيّة شكّل تحديًا رئيسيًا في لبنان بعد اتّفاق الطّائف، حيثُ لم يكن هذا المشروع مجرّد مسألة هيكليّة أو تنظيميّة، بل ارتبط بشكلٍ وثيق بالتّوازنات الطّائفيّة والسّياسيّة السّائدة. وقد تمّ اعتماد نظام المحاصصة الطّائفيّة في توزيع المناصب والرّتب العسكريّة لضمان تمثيل جميع الطّوائف والمكوّنات اللّبنانيّة، بما في ذلك القوات التّقليديّة والعناصر السّابقة للميليشيات.[2] لقد حدّ هذا الأمر من قدرة المؤسّسات الأمنيّة على العمل بفعاليّة وموضوعيّة. وبالتّالي أدّى هذا التّوزيع إلى جعل الجيش والقوى الأمنيّة في كثير من الأحيان رهينة للموازنات السّياسيّة والتّحالفات الطائفيّة، بدلاً من أن يكون جهازًا محايدًا يضمن الأمن والنّظام الوطني. وبالرّغم من التحديّات البنيويّة، بدأ الجيش اللّبناني والقوى الأمنيّة في استعادة هيبتهم تدريجيًا، من خلال إعادة تنظيم وحداتهم وتعزيز التّدريب والقدرات العملياتيّة، ممّا مكّنهم من فرض السّيطرة على بعض المناطق التي كانت خارج نطاق الدّولة رسميًّا. كما عمل الجيش على دمج عناصر

[1] مسرة، أنطوان نصري، *الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي: لبنان من منظور مقارن*، مرجع سابق، ص. 165.

[2] شرف، جان، "السلطة والديمغرافيا في دولة لبنان الكبير"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 163.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ميليشيات سابقة ضمن وحداته، في محاولة لتقليص انتشار السّلاح خارج إطار الدّولة وتعزيز سلطة الدّولة على الأرض[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ الجيش اللّبناني وبالرّغم من محاولاته الجديّة لبسط سلطة الدّولة على كافّة الأراضي اللّبنانيّة إلّا أنّ قدرته بقيت محدودة في مواجهة بعض القوى المسلّحة، خصوصًا في مناطق الجنوب والضّاحية الجنوبيّة لبيروت، حيثُ استطاعت هذه القوى الحفاظ على نفوذها السّياسي والعسكريّ، واحتفظت بأسلحتها الثّقيلة والخفيفة، ممّا أعاق استعادة الدّولة لسيادتها الكاملة. كما أنّ هذه القوى شكّلت ضغطًا على السّلطة السّياسيّة، ممّا جعل أي جهود لإصلاح الأمن أو إعادة هيكلة الجيش مرتبطة بالتّحالفات والمصالح الطّائفيّة.

الفصل الخامس: التحديات الدولية والإقليمية وتداعياتها على اتفاق الطائف

أوّلاً: الدّور السّوري بين الضّمانة والهيمنة في المرحلة الانتقاليّة

إنّ أبرز سمات المرحلة التّي أعقبت توقيع اتّفاق الطّائف الدّور المركزي الذي اضّطلعت به سوريا في المشهد اللّبناني، فبحسب التّفاهمات التي رعتها اللّجنة العربيّة الثلاثيّة (السّعودية، المغرب، الجزائر)، حيثُ جرى تقديم سوريا بوصفها "الضّامن" لتنفيذ الاتّفاق وضمان استقرار لبنان بعد سنوات طويلة من الحرب الأهليّة. غير أنّ هذا الدّور لم يقتصر على مهمّة الوساطة أو المراقبة، بل سرعان ما تجاوز حدود "الضّمانة" ليأخذ طابعًا هيمنيًّا شاملًا على القرار السّياسي اللّبناني، في ظلّ وجود عسكري كثيف وانتشار أمني واسع على الأراضي اللّبنانيّة.

لقد تمكّنت سوريا من بسط نفوذها المباشر على مؤسّسات الدّولة الأساسيّة، ولاسيّما السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة، من خلال شبكة معقّدة من التّحالفات السّياسيّة والأمنيّة. وتحوّل الوجود العسكري السّوري، الذي كان يفترض أن يكون مؤقّتًا ومحصورًا بمسألة فرض الأمن، إلى أداة ضغط لإعادة تشكيل الحياة السّياسيّة

[1] عقل كورك، ماري تريز، "القضاء الدستوري ومبدأ المساواة"، *المجلس الدستوري، الكتاب السنوي*، مجلد 8، 2014، ص. 293.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اللّبنانيّة على أسس تتوافق مع المصالح السوريّة الإقليميّة. كما لعبت الحكومة السّورية دورًا بارزًا في رسم التّوازنات داخل الحكومات المتعاقبة، وتحديد هويّة الرؤساء والوزراء وحتّى توزيع الحقائب الوزارية، وهو ما أضعف استقلاليّة القرار اللّبناني[1].

وعليه، يُمكن القول أنّ الدّور السّوري شكّل أحد أبرز التحدّيات التي واجهت اتّفاق الطّائف على مستوى التّطبيق، وعلى الرّغم من مساهمته في وقف الحرب وإعادة تنظيم المؤسّسات، إلاّ أنّه أفرز معادلة قائمة على "الاستقرار مقابل السّيادة"، حيثُ جرى تغليب استقرار النّظام السّياسي الدّاخلي ولو على حساب استقلاليّة القرار الوطني، ممّا ترك تداعيات طويلة الأمد على الحياة السّياسيّة اللّبنانية حتى ما بعد مرحلة الطّائف.[2]

ثانيًا: انعكاسات الصّراع العربي–الإسرائيلي على الاستقرار اللّبناني

لم يكن لبنان بمنأى عن التطوّرات الإقليميّة المتّصلة بالصّراع العربي–الإسرائيليّ، بل كان في كثير من الأحيان ساحة مباشرة لانعكاساته. فمع استمرار الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان منذ عام 1978 وحتّى التحرير في أيّار 2000، بقي الجنوب اللّبناني بؤرة توتّر إقليمي ودولي، حيثُ تحوّل إلى ساحة مواجهة بالوكالة، سواء من خلال عمليّات المقاومة المسلّحة التي قادها "حزب الله" وفصائل أخرى، أو من خلال الضّغوطات الدّوليّة الرّامية إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن، ولا سيّما القرار 425 / 1978، الذي طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللّبنانية المحتلّة[3].

علاوةً على ذلك، أصبح لبنان رهينة تجاذبات إقليميّة ودوليّة حادّة بين محور "الممانعة"، الذّي تبنّى خيار استمرار المقاومة المسلّحة حتى زوال الاحتلال الإسرائيلي، ومحور "التسوية"، الذي دعا إلى إعطاء الأولويّة لمسار السّلام الإقليمي في إطار المفاوضات العربيّة–الإسرائيليّة. وقد انعكست هذه الانقسامات على الدّاخل

---

[1] شرف، جان، "السلطة والديمغرافيا في دولة لبنان الكبير"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مرجع سابق، ص. 171.

[2] عقل كورك، ماري تريز، "القضاء الدستوري ومبدأ المساواة"، مرجع سابق، ص. 296.

[3] حبيب، كميل وإسماعيل، عصام، *إضاءات فكرية في السياسة والقانون*، بيروت، 2018، ص. 75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اللّبناني، حيثُ انقسمت القوى السياسيّة والطائفيّة بين مؤيدة للمقاومة باعتبارها الضّمانة الوحيدة لتحرير الأرض وردع الاعتداءات، وأخرى رأت فيها سببًا لاستمرار عسكرة المجتمع وإضعاف سلطة الدّولة المركزيّة[1].

لذلك، لم يكن الاحتلال الإسرائيلي مجرّد تحدٍّ أمني أو عسكريّ، بل تحوّل إلى عامل سياسي واجتماعي بنيوي أثّر على عمليّة بناء الدّولة اللّبنانية بعد الطّائف، حيثُ عرقل جهود استعادة السّيادة الكاملة، وكرّس دور الفاعلين غير الرّسميين في صياغة السّياسات الأمنيّة، كما ساهم في إدامة الانقسامات الدّاخلية حول طبيعة علاقة لبنان بجيرانه وبالنّظام الإقليمي ككلّ.

ثالثًا: التدخّلات الدّوليّة وتصاعد الضّغوطات الإقليميّة بعد عام 2000

مع انسحاب إسرائيل من الجنوب اللّبناني في عام 2000، دخل لبنان مرحلة جديدة من الضّغوطات الدّوليّة والإقليميّة، إذ لم يعدْ الاحتلال الإسرائيلي العامل الرّئيسي المحدّد لموازين القوى الدّاخليّة، بل ظهرت أبعاد جديدة ترتبط بالوجود السّوري والتدخّلات الدّوليّة. فقد تصاعدت المطالبات الدّوليّة، لاسيّما من قبل مجلس الأمن والأمم المتّحدة، بتطبيق القرار 1559/ 2004، الذّي دعا صراحة إلى انسحاب القوّات السّوريّة من الأراضي اللّبنانية ونزع سلاح جميع الميليشيات غير الشّرعيّة، بما في ذلك "حزب الله" وفصائل أخرى.

لقد شكّل هذا التطوّر نقطة تحوّل أساسيّة في إعادة تعريف موقع لبنان ضمن التّوازنات الإقليميّة، إذ ازدادت التدخّلات الغربيّة، لاسيّما الأميركيّة والفرنسيّة، في الشّأن اللّبناني، سواء عبر الضّغط السياسي على الحكومة اللّبنانية أو من خلال مبادرات دبلوماسيّة تهدف إلى فرض المعايير الدّوليّة على السّيادة اللّبنانية. كما ترافق ذلك مع تصاعد التوتّرات الإقليميّة بين سوريا من جهة، وبعض القوى العربيّة والدّولية الداعمة لمشروع التّسوية في لبنان من جهة أخرى، ممّا جعل البلاد عرضة لمناورات سياسيّة معقّدة[2].

---

[1] عقل كورك، ماري تريز. "القضاء الدستوري ومبدأ المساواة"، مرجع *سابق*، ص. 306.

[2] مسرة، أنطوان نصري، *الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي: لبنان من منظور مقارن*، بيروت: المكتبة الشرقية، 2019، ص. 163.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

علاوةً على ذلك، لم تقتصر تداعيات هذه المرحلة على الضّغوطات السّياسيّة، بل مهّدت أيضًا للأزمات التي انفجرت لاحقًا وأدّت إلى موجة احتجاجات واسعة ومطالب بإعادة ترتيب السّلطة وإخراج النّفوذ السّوري من لبنان، وهو ما أبرز الحاجة الملحّة لتعزيز سيادة الدّولة اللّبنانية وتطبيق بنود اتّفاق الطّائف على الأرض بشكل كامل وفعليّ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خاتمة:

يُعتبر اتّفاق الطّائف بمثابة نقطة تحوّل تاريخيّة مهمّة في إعادة بناء الدّولة اللّبنانية بعد أكثر من خمسة عشر عامًا من الحرب الأهليّة والصّراعات الطّائفيّة والسّياسيّة، حيثُ وضع إطارًا دستوريًّا وسياسيًّا متقدّمًا يهدف إلى إعادة تفعيل المؤسّسات الوطنيّة واستعادة الشّرعية القانونيّة، من خلال إعادة توزيع السّلطات بين المؤسّسات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة بطريقة توازن بين مختلف المكوّنات الطّائفيّة. كذلك، أتاح الطّائف تعزيز دور المجلس النّيابي وجعله المرجعيّة الأساسيّة في التّشريع وممارسة الرّقابة على السّلطة التّنفيذيّة، ممّا يعكس محاولة لإرساء مبدأ الديمقراطيّة التّمثيليّة وتحقيق مشاركة سياسيّة متوازنة بين جميع المكونات اللّبنانية.

علاوةً على ذلك، إنّ هذا البعد الدّستوري والسّياسي أعاد الاعتبار للمؤسّسات بعد سنوات طويلة من الفوضى والانهيار، وساعد على وضع أسس لمرحلة جديدة من العمل المؤسّساتي المنتظم، حيثُ أصبح المجلس النّيابي قادرًا نظريًا على لعب دور فاعل في توجيه السّياسات العامّة ومساءلة الحكومة عن أفعالها.

على الرّغم من الإطار الإيجابي الذي وضعه اتّفاق الطائف، إلاّ أنّ البحث أظهر أنّ تنفيذ هذه الإصلاحات واجه تحدّيات كبيرة ومعقدّة. ومن أبرز هذه التّحديّات استمرار الانقسامات الطّائفيّة والتّحالفات السّياسيّة الدّاخليّة، التي كانت تعيق قدرة النّواب على القيام بدورهم الرّقابي بشكلٍ كاملٍ. كما أشار البحث إلى قيود استقلاليّة القضاء وصعوبة محاسبة الجهات التّنفيذيّة، بالإضافة إلى ضعف الشّفافيّة في إدارة الموارد العامّة والموازنات. إنّ كل هذه العوامل أدّت إلى تقليص فعاليّة الرّقابة البرلمانيّة والممارسة التّشريعيّة. وبالتّالي، توضح هذه العقبات الفجوة بين النّصوص الدّستوريّة وما يحدث فعليًّا على الأرض، ممّا يُظهر أنّ الإصلاحات الدّستوريّة وحدها لا تكفِ لضمان عمل المؤسّسات بفعاليّة. وعليه فإنّ الإرادة السّياسيّة والنّضج المؤسّساتي يُعتبران العاملان الحاسمان لتحقيق النّتائج المرجوّة.

كذلك، تناول البحث أيضًا البعد الاجتماعي والوطني لتطبيق اتفاق الطائف، الذي يُعتبر من أهمّ المحاور التي عكست عمق الأزمة اللبنانية بعد الحرب الأهلية، ولكنّ هذه العمليّة واجهت العديد من الصّعوبات،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حيث اتسمت بالبطء والتعثر بسبب استمرار الانقسامات الطائفية والمناطقية، مما حال دون ترسيخ ثقافة وطنية شاملة قادرة على تجاوز الولاءات الضيّقة. وقد انعكس هذا الواقع مباشرةً على قدرة الدّولة في بسط سلطتها في جميع المناطق وعلى فعاليّة مؤسساتها في تنفيذ السّياسات العامّة بشكل متكامل.

كما أظهر البحث أنّ استمرار حالة الانقسام المجتمعي والسّياسي حال دون اندماج المكوّنات اللّبنانيّة في إطار دولة موحّدة تستند إلى الشّرعية الدستوريّة. وقد بقيت الطّائفية، بصيغها التقليديّة والمستحدثة، عائقًا أمام بناء هويّة وطنيّة شاملة، وأداة لتقويض جهود تطبيق الإصلاحات الاجتماعيّة والمؤسساتيّة. **ختامًا، يوضح البحث أنّ اتّفاق الطّائف كشف عن هشاشة البنية الاجتماعيّة والسّياسيّة التي حالت دون تحقيق أهدافه الكاملة.**

وعليه، فإن أي مسعى لتجاوز أزمات لبنان السّياسية والدّستورية والأمنيّة يستوجب تفعيل الإصلاحات التي نصّ عليها الطّائف، ومعالجة التحدّيات البنيويّة والاجتماعيّة، بما يعزّز قدرة الدّولة على فرض سلطتها الشّرعيّة، ويؤسّس لمرحلة من الاستقرار والتّنمية المستدامة والمصلحة الوطنيّة المشتركة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المراجع:

- سالم، نواف. *إتفاق الطائف: استعادة نقدية*. بيروت: دار النهار للنشر، 2003.
- بقرادوني، كريم. *السلام المفقود: عهد الرئيس إلياس سركيس 1976–1982*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.
- رزق، شارل. *بين الفوضى اللبنانية والتفكك السوري*. بيروت: دار النهار، 2014.
- ضاهر، نسيم. *عن الأحزاب والدولة في لبنان*. بيروت: دار النهار، 2008.
- أبو جودة اليسوعي، صالح. *هوية لبنان الوطنية: نشأتها وإشكالياتها الطائفية*. بيروت: دار المشرق، 2008.
- مسرة، أنطوان نصري (إشراف). *الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي ومقارن*. بيروت: جامعة القديس يوسف، 2019.
- مسرة، أنطوان نصري. *الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي: لبنان من منظور مقارن*. بيروت: المكتبة الشرقية، 2019.
- حبيب، كميل وإسماعيل، عصام. *إضاءات فكرية في السياسة والقانون*. بيروت: (دون ناشر)، 2018.
- عقل كورك، ماري تريز. "القضاء الدستوري ومبدأ المساواة"، *المجلس الدستوري، الكتاب السنوي*، مجلد 8، 2014، ص. 293–326.
- شرف، جان، "السلطة والديمغرافيا في دولة لبنان الكبير"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 163.
- العَلم، فيغان. "المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير 1920–1926: تركيبتها، أدوارها والتوازنات"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 73–119.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- إبراهيم، محسن. "الأحزاب اللبنانية بين الصحوة الوطنية والأيديولوجيات الطائفية (1914–1946)"، في *دولة لبنان الكبير 1920–1996: 75 سنة من التاريخ والمنجزات*، مجموعة مؤلفين، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، 1999، ص. 247.